

أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية

أ.م.د. حيدر جواد المرشدي

الباحث ضرغام أصيل الغانمي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

السياسة المالية تعد من السياسات الاقتصادية المهمة التي لها دور اساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والتأثير على النشاط الاقتصادي والمصرفي وذلك لما تمتلكه هذه السياسة من ادوات وعناصر ومدى قدرتها على إدارة تلك العناصر من حيث كيفية الحصول على الإيرادات وتقدير الموارد الممكنة للحصول على هذا الإيرادات وكذلك تقدير حجم النفقات اللازمة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار في النشاط المصرفي كونه جزءا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي وكذلك قدرة السياسة المالية على الموازنة بين الإيرادات المتحصلة وطريقة انفاقها على اوجه الإنفاق.

اكتسبت المصارف دوراً كبيراً ومهماً وريادياً من خلال عملها كوسيط مالي وقدراتها على تعبئة المدخرات الموجودة لدى المجتمع وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الاستثمارات، التسهيلات المصرفية النقدية منها والتعهدية، وغيرها من الأنشطة المصرفية) مما يمكنها من التأثير في اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية ودعم وتطوير اقتصاد تلك الدول. تأثر القطاع المصرفي بمراحل التطور والحدثة ومنها احداث أدوات مصرفية جديدة وخدمات متطورة، كما أنّ استقرار النظام المصرفي مرتبط بحركة المؤشرات المالية في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ومن تلك المؤشرات (الموجودات، الودائع، القروض، الاستثمارات، نسب الربحية ونسبة السيولة) من حيث معدلات نموها او تذبذبها.

إنَّ مساندة ودعم السياسة المالية للمصارف يتطلب تفعيل دور هذه المصارف بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة والصالحة لممارسة مختلف انشطتها بشكل فعّال تماشياً مع الظروف السائدة للبلاد والحفاظ على استقرار مؤشراتها وعلى وجه الخصوص مؤشر السيولة موضوع البحث وضمان تخطيها للظروف الاستثنائية أو الطارئة.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحليل وقياس ما مدى تأثير مؤشرات السيولة للمصارف الحكومية بالمتغيرات الاقتصادية للسياسة المالية، وكيفية اختيار افضل الطرق الإحصائية في تقدير أثر المتغيرات المالية في سيولة المصارف الحكومية وتحديد أي من تلك المتغيرات أكثر تأثيراً على الظاهرة المدروسة واستبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير.

ثانياً: فرضية البحث

تسعى هذه الدراسة بغرض تحقيق اهدافها من فرضيتين هما:

١- هنالك علاقة بين السيولة للمصارف الحكومية مع متغيرات السياسة المالية.

٢- إنَّ سيولة المصارف الحكومية تتأثر ببعض متغيرات السياسة المالية.

ثالثاً: اهمية البحث

تأتي أهمية البحث في قياس تأثير المتغيرات المالية (الايادات والنفقات) في أهم المؤشرات المصرفية وهو (مؤشر السيولة).

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على واقع المتغيرات المالية (الايادات والنفقات الاستثمارية) في العراق بعد الفترة المدة التي أعقبت حرب ٢٠٠٣ والتغيير السياسي الذي حدث ، من خلال تحليل المتغيرات

الايادات العامة خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠١٧). وايضاً يهدف البحث الى التعرف على نشاط المصارف الحكومية العراقية خلال فترة الدراسة من خلال تحليل وقياس مؤشرات السيولة لتلك المصارف. تحليل وقياس أثر المتغيرات المالية على السيولة للمصارف الحكومية ومعرفة المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع (السيولة) .

رابعاً: منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى هدف البحث أستند الباحث على المنهج الذي يربط بين اتجاهين ، أحدهما وصفي يعتمد على التحليل القياسي النظري (الاستنباطي) المستند على الفرضيات والدراسات الاقتصادية، اما الاتجاه الاخر من المنهج فهو التحليل الاحصائي أو القياسي القائم على البيانات الواقعية باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد مع الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية للوصول إلى أفضل النتائج.

خامساً: هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة من استنتاجات وتوصيات , اذ يتناول المبحث الاول الجانب النظري للإنفاق الحكومي والايادات الحكومي المبحث الثاني الجانب التحليلي للنفقات والايادات اما المبحث الثالث فتناول الاطار العملي اثر الايادات العامة والنفقات الاستثمارية على سيولة مصرفي الرافدين والرشيد , وختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعمقة بموضوع البحث.

المبحث الاول: الإطار النظري:

المطلب الاول: السياسة المالية ومتغيراتها:

اولاً: مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة^(١). وكانت السياسة المالية يراد من معناها الاصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع وأكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الاعمال" للبروفيسور Alvin Hansen^(٢)، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع، الذي تعمل فيه، فقد استهدفت السياسة المالية قديماً اشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم تركز اهتمام الاقتصاديون على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ويعرف Colander السياسة المالية "بأنها التدخلات المباشرة التي تقوم بها السلطة المالية للتأثير على مستوى الأنشطة الاقتصادية بطريقة تضمن التأثير على مستويات الدخل والنتاج القومي والاستخدام الكامل باستخدام أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والنفقات العامة)"^(٣).

ثانياً: وظائف السياسة المالية:

هنالك وظائف عدة تقوم بها السياسة المالية بحكم طبيعة عملها نذكر منها لا على سبيل الحصر^(٤):

- ١- التوظيف الكامل لجميع عناصر الإنتاج ، وهذا يعني التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة .
- ٢- المحافظة على قيمة النقود ، من خلال القيام ببعض الاجراءات المالية ومنها الاعتماد على الموارد المحلية وهذا بدوره يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار .
- ٣- اعادة توزيع الدخل والثروة .
- ٤- المحافظة على مستوى الدخل والعمل على زيادتها ، وتحقيق التنمية الاقتصادية .

ثالثاً: متغيرات السياسة المالية وعلاقتها بسيولة المصارف:

(١) الإيرادات العامة:

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام لا بد لها من أن توفر الموارد اللازمة لتمويل ذلك الإنفاق وتعتبر تلك الموارد دخولاً للدولة وتسمى بالإيرادات العامة.

قد يختلف نوع الإيرادات بحسب المصدر والشكل ويمكن تمييز ذلك عن طريق عنصر الإلزام في الحصول عليها، قد تكون الإيرادات اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية^(٥). فالاقتصادية هي إيرادات أملاك الدولة (الدومين) ويعرف بأنه جميع الممتلكات العائدة للدولة سواء كانت دومين عام ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة وتخضع للقانون العام مثل الطرق والجسور والموانئ... الخ أم دومين خاص ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتعتبر إيراداتاً للدولة ومن أنواعه الدومين العقاري والزراعي والصناعي والتجاري والمالي، أما الإيرادات السيادية فهي الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والائتمانية هي القروض العامة^(٦).

تمارس الإيرادات العامة تأثيراً مهماً في أداء المصارف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد، فإذا كانت هناك حصيلة كافية من الإيرادات العامة بالكمية التي تغطي النفقات العامة بشكل مستقر سيعمل ذلك على تحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، وإنَّ البيئة المستقرة سوف تحقق الاستقرار الاقتصادي وأيضاً سوف توفر قدرة مالية كافية للحكومة التي سوف توجه قسم من تلك الأموال إلى القطاع المصرفي مما يؤدي إلى زيادة موارد المصارف وبالتالي زيادة استثماراتها وتحقيق الأرباح و أنَّ البيئة الاقتصادية المستقرة سوف توفر مناخاً استثمارياً مناسباً^(٧).

(٢) النفقات العامة

ويسمى أيضاً بالإنفاق الحكومي وهي مبالغ نقدية تدفع من قبل الخزنة العامة بعد إقراره من قبل السلطة التشريعية ويقوم بإنفاقه شخص عام من أجل توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية^(٨)، وتهدف النفقات العامة إلى إشباع الحاجات العامة لتحقيق النفع العام حيث تقوم الدولة

بعملية الإنفاق لتلبية متطلبات الحاجات العامة ومنها الصحة والتعليم والامن والإعمار ... الخ ، بينما النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة لا تدخل ضمن إطار النفقة العامة وذلك يعود إلى مبدأ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ككل طالما هم يتحملون نفس الأعباء والتكاليف في دفع الضرائب فلا بد أن يتساوى في المنافع من النفقات العامة^(٩).

إنَّ تأثير الانفاق أعم على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على طرق تمويل ذلك الانفاق ، فإذا تم تمويله من خلال الاقتراض من الأفراد يكون أثره على زيادة الدخل بالمقدار الذي يعتبر إنفاقاً لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون الإنفاق على الاستهلاك او الاستثمار ، و تؤدي طريقة التمويل هذه إلى زيادة الطلب الفعال شريطة ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق واسع لأن ذلك سوف يؤدي قيام الأفراد بتخفيض إنفاقهم على الاستهلاك والاستثمار^(١٠).

إنَّ القيام بعملية الإنفاق أعم بالاتجاه الصحيح يتطلب المقدرة المالية الكافية وتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق نشاط اقتصادي متميز وهذا سوف ينعكس على تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ويحصل العكس عندما تكون هنالك صعوبات ومعوقات تواجه عملية الإنفاق الحكومي بالمقدار والاتجاه الصحيحين، حيث يؤدي ذلك إلى تدهور السياسات الاقتصادية ومتغيراتها بشكل عام وهذا سينعكس على اداء المصارف باعتبارها جزء من النظام الاقتصادي العام^(١١). ومما سبق نستنتج أنَّ تمويل الانفاق العام من خلال الاقتراض من المصارف يؤثر بشكل وبأخر على السيولة لدى تلك المصارف ، و يؤدي إلى تقليل السيولة .

المطلب الثاني: السيولة المصرفية:

أولاً : مفهوم السيولة المصرفية:

هناك عدة تعاريف للسيولة بشكل عام والسيولة المصرفية بشكل خاص، فالسيولة هي مصطلح مالي يعني مقدار رأس المال المتاح للاستثمار. اليوم، معظم رأس المال هذا هو الاموال المقرضة، ليس فقط رأس المال المدفوع. ذلك لأن المؤسسات المالية الكبيرة التي تقوم بمعظم الاستثمارات تفضل استخدام الأموال المقرضة^(١٢). وعُرف بنك التسويات الدولية السيولة بأنها (تعبّر عن قدرة البنك على تمويل الزيادة التي تحصل في أصول البنك وكذلك قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة استحقاتها دون ان يتكبّد خسائر كبيرة)^(١٣). وقد عرفت أيضاً المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية* هي "مصطلح اقتصادي مالي تصف مدى سهولة الحصول على النقد، فإن توفر في اقتصاد معين سيولة فهذا يعني مقدرة الأفراد والشركات في الحصول على الأموال التي يحتاجونها وبالأسعار التي يرغبون فيها للاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي"^(١٤).

ثانياً : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

عوامل خارجية: هي شروط الدفع القانونية، القوانين التي تنظم عمل العقود، أسعار الصرف واسعار الفائدة^(١٥).

وعوامل داخلية تتضمن^(١٦) :

١- عمليات السحب والإيداع على الودائع : تؤدي عملية السحب من المصرف إلى انخفاض النقدية في الصندوق وبالتالي انخفاض سيولة المصرف، اما عملية الإيداع وزيادة حجم ودائع العملاء واستقرارها نسبياً فتؤدي إلى ارتفاع سيولة المصرف .

٢- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصارف التجارية في حالة ظهرت حسابها الجارية لدى البنك المركزي دائنة بعد اجراء عمليات التسوية لحساباتها مع المصارف العاملة في نفس البلد، اي بمعنى اضافة اموال جديدة إلى الاحتياطيات النقدية المحفوظة من قبل البنك المركزي .

٣- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: البنك المركزي وباعتباره السلطة النقدية في البلد له القدرة في التأثير على سيولة المصرف، فإذا أتمد البنك المركزي سياسة انكماشية في حالة التضخم وتقليص عرض النقد فإنه سوف يخفض حجم الأرصدة النقدية للمصارف التجارية وبالتالي انخفاض سيولتها وذلك بفعل الأدوات التي يمتلكها اما يعمل على رفع سعر إعادة الخصم أو الدخل كمشتري في السوق المفتوحة أو زيادة الاحتياطات النقدية التي لديه ، ويحصل العكس في حالة زيادة عرض النقد .

٤- الوعي المصرفي لدى الجمهور: يكون الوعي المصرفي في البلدان النامية ضعيفاً ، فأفراد المجتمع في تلك البلدان تفضل أن تبقى أموالهم تحت ايديهم حيث يرونها ولا يستخدمون الصكوك للوفاء بالتزاماتهم على عكس البلدان المتقدمة حيث نلاحظ هناك زيادة مستمرة للتعامل بالصكوك و الأدوات الأخرى مثل بطاقات الائتمان وهذا يزيد من خلق الائتمان^(١٧) .

ثالثاً: أنواع السيولة المصرفية:

يمكن تقسيم السيولة في البنوك الى^(١٨) :

- ١- السيولة القانونية: هي نسبة من مجموع ودائع المصارف التجارية يفرضها البنك المركزي لحماية اموال المودعين وتعزيز الثقة بين المصارف وهي محددة بموجب قانون البنوك المركزية وعلى المصارف الالتزام بها وألا يتعرض لعقوبات وغرامات مالية من البنك المركزي ، ويتم الاحتفاظ بها أما لدى المصرف نفسه او لدى البنك المركزي ويتسلم الاخير تقارير يومية عن وضع هذه السيولة لمراقبتها .
- ٢- السيولة الإضافية: تحرص المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسب سيولة أعلى من النسبة القانونية وذلك لدعم الثقة بها واستغلال فرص التشغيل لتلك الموارد عندما تحين.

٣- السيولة الاحتياطية: تتكون هذه السيولة من الموجودات القابلة للرهن ،حيث تقدم المصارف التجارية الأوراق المالية والتجارية لأعاده خصمها لدى البنك المركزية للحصول على السيولة الضرورية كإعادة خصم الكمبيالات وتكون هذه السيولة مؤقتة حسب الحاجة لها .

رابعاً: أنواع السيولة المصرفية

يمكن تقسيم السيولة في البنوك الى^(١٩) :

١- السيولة القانونية: هي نسبة من مجموع ودائع المصارف التجارية يفرضها البنك المركزي لحماية اموال المودعين وتعزيز الثقة بين المصارف وهي محددة بموجب قانون البنوك المركزية وعلى المصارف الالتزام بها وألا يتعرض لعقوبات وغرامات مالية من البنك المركزي ، ويتم الاحتفاظ بها أما لدى المصرف نفسه او لدى البنك المركزي ويتسلم الاخير تقارير يومية عن وضع هذه السيولة لمراقبتها

٢- السيولة الإضافية : تحرص المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسب سيولة أعلى من النسبة القانونية وذلك لدعم الثقة بها واستغلال فرص التشغيل لتلك الموارد عندما تحين .

٣- السيولة الاحتياطية : تتكون هذه السيولة من الموجودات القابلة للرهن ،حيث تقدم المصارف التجارية الأوراق المالية والتجارية لأعاده خصمها لدى البنك المركزية للحصول على السيولة الضرورية كإعادة خصم الكمبيالات وتكون هذه السيولة مؤقتة حسب الحاجة لها .

خامساً: مؤشرات السيولة المصرفية:

وهناك مؤشرات عديدة تقيس نسبة السيولة في المصارف منها^(٢٠) :

الموجودات المتداولة

١- نسبة التداول^(٢١) =

المطلوبات المتداولة

تعد أكثر الطرق استخداماً لمعرفة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل^(٢٢) .
الأصول السائلة

$$٢- \text{نسبة السيولة}^{(٢٣)} (\text{نسبة الرصيد النقدي}) = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{الأصول السائلة}}$$

إجمالي الودائع

يُعد هذه القياس أكثر فعالية من المقياس السابق ، وتختلف هذه النسبة من مصرف لآخر بحسب طريقة احتسابها وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة مقدرة المصرف في مواجهة التزاماته او تلبية طلبات المقترضين .

المبحث الثاني: تحليل متغيرات السياسة المالية وأثرها في سيولة مصارف الرافدين والرشيدي:

المطلب الاول: تحليل الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧)

أولاً : تحليل الإيرادات العامة في العراق:

من الجدول (١) نلاحظ ان الإيرادات العامة قد ارتفعت تصاعدياً خلال مدة الدراسة حتى عام ٢٠٠٨، حيث ارتفعت من (٣٢٩٨٢٧٣٩) مليون دينار في العام ٢٠٠٤ الى (٧١٠٨٨٥٧٨) مليون دينار في العام ٢٠٠٨ والسبب في ذلك هو استئناف تصدير العراق للنفط الخام بعد رفع العقوبات والحصار المفروض عليه قبل عام ٢٠٠٣ ليساهم ذلك في ارتفاع موارد الدولة وزيادة مصادر التمويل في الموازنة^(٢٤)، اما بالنسبة للإيرادات الضريبية فقد بلغت (٢٩٤٩٠٠) مليون دينار عراقي في عام (٢٠٠٤) لتشكل ما نسبته (٠,٨٩%) من الإيرادات العامة ثم ارتفعت في عام (٢٠٠٥) إلى (٤٩٥٢٨٢) مليون دينار عراقي اي بمعدل نمو (٦٧,٩%) عن العام السابق كما في الجدول رقم (١)، واستمرت الإيرادات الضريبية بالارتفاع حتى عام (٢٠٠٨) حيث انخفضت بنسبة (١٩,٧-) عن العام السابق ، إذ بلغت (٩٨٥٨٣٧) مليون دينار بعد أن كانت (١٢٢٨٣٣٦) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) ، فقد شكلت

نسبة (٠,١٣%) من اجمالي الإيرادات العامة ، و بلغت الاخيرة خلال العام نفسه (٢٠٠٨) (٧١٠٨٨٥٧٨) مليون دينار. ثم سجلت الإيرادات العامة بعد ذلك انخفاضاً ملحوظاً في العام ٢٠٠٩ ، يعزى السبب في ذلك الى تراجع اسعار النفط عالمياً^(٢٥)، بينما عادت الإيرادات الضريبية للارتفاع عام (٢٠٠٩) اذ وصلت الى (٣٣٣٤٨٠٩) مليون دينار لتشكل (٦,٥٨%) من اجمالي الإيرادات العامة التي بلغت (٥٠٦٢٢٥١٧) مليون دينار وبمعدل نمو(٢٣٨,٢%). لكن سرعان ما انخفضت الإيرادات الضريبية لتبلغ (١٥٣٢٤٣٨) مليون دينار عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو سالب (٥٤-%) وكذلك نسبتها من اجمالي الإيرادات العامة والبالغة (٢,٢%) لنفس العام والتي بلغت بدورها ما مقداره (٦٩٥٢١١١٧) مليون ، ثم عاودت الإيرادات العامة الى الارتفاع التصاعدي في السنوات الاربعة (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) لتسجل اعلى مستوي لها في العام ٢٠١٢ والبالغ (١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار وبمعدل نمو (٩,٦٣%) خلال مدة الدراسة، وعلى الرغم من أن الإيرادات الضريبية ارتفعت خلال تلك السنوات الان أنها لا زالت تعاني من انخفاض في حصيلتها بشكل لا يتناسب مع التوجه نحو ايجاد مصادر تمويلية اخرى غير الإيرادات النفطية. سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً متذبذباً خلال الاعوام التالية لتبلغ في نهاية عام ٢٠١٧ (٧٧٣٣٥٩٠٠) مليون دينار، بينما استمرت الإيرادات الضريبية بالارتفاع البسيط خلال العامين (٢٠١٢، ٢٠١٣) الا انها انخفضت في عام ٢٠١٤ الى (١٨٩١٧٠٠) مليون دينار بسبب الظروف الامنية التي تعرض لها العراق والتحديات السياسية التي مر بها البلد خلال هذه المرحلة جميعها القت بظلالها على واقعه الاقتصادي واصابته بنوع من الركود وعدم تنوع مصادر الدخل ، وعادت إلى الارتفاع مرة اخرى عام ٢٠١٧ فقد بلغت اعلى حصيلة لها مقدارها (٦٢٩٨٣٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٦٣%) مقارنة بالعام السابق.

جدول (١)

الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %
	1	2	3	4	5
2004	32982739	-	294900	-	0.89
2005	40502890	20.53	495282	67.9	1.22
2006	41422396	2.24	591229	16.2	1.42
2007	46142113	10.8	1228336	107.7	2.66
2008	71088578	43.22	985837	-19.7	0.13
2009	50622517	-33.95	3334809	238.2	6.58
2010	69521117	31.72	1532438	-54	2.2
2011	108807392	44.8	1783593	16.3	1.63
2012	119817224	9.63	2633357	47.6	2.19
2013	113840076	-5.11	2876857	9.2	2.52
2014	105386623	-7.71	1885127	-34.2	1.78

3.03	6.5	2015010	-46.08	66470252	2015
7.09	91.6	3861800	-20.02	54409200	2016
8.14	63	6298300	35.16	77335900	2017

المصدر :- العمود (١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٧ . العمود (٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٧ . العمود (٢ و ٤) من عمل الباحث .

ثانياً: تحليل النفقات العامة:

مرت النفقات العامة بتذبذبات بالارتفاع والانخفاض في معدل نموها خلال مرحلة البحث تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والامنية التي شهدتها تلك المرحلة، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت النفقات العامة (٣٢,١١٧,٤٩١) مليون دينار ، الا انها انخفضت إلى (٢٦,٣٧٥,١٧٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو سالب (١٤,٧-%). ثم بعد ذلك استمرت النفقات العامة بالارتفاع خلال الاعوام اللاحقة ، حيث ارتفعت بمعدل ملحوظ في عام ٢٠١٠ لنتيجة لزيادة الانفاق الجاري مقابل نسبة مساهمة اقل للأنفاق الاستثماري لتبلغ (٨٤,٦٥٩,٠٠٠) مليون دينار ومعدل نمو (٢٥,٤%) خلال العام . بلغت النفقات العامة خلال عام ٢٠١١ ما مقداره (٧٨,٧٥٨,٠٠٠) مليون دينار بانخفاض مقداره (٥٩٠١٠٠٠) مليون دينار او ما نسبته (٧,٢-%) مقارنة مع العام ٢٠١٠، والسبب في هذا الانخفاض يعود الى الانخفاض في الانفاق الجاري والاستثماري^(٢٦). اما السنتان (٢٠١٢,٢٠١٣) فقد سجلتا ارتفاعاً كبيراً في النفقات العامة قياساً بالأعوام السابقة، اذ بلغت (١١٩,١٢٨,٠٠٠ ١٠٥,١٤٠,٠٠٠) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (٢٨,٩%، ١٢,٥%) على التوالي ، و سجل عام (٢٠١٢) اعلى معدل نمو

خلال مدة البحث وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع الإنفاق الجاري الإنفاق الاستثماري. فيما شهد عام ٢٠١٤ انخفاضاً في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري نتيجة لعدم إقرار الموازنة إذ بلغت (١١٣,٤٧٣,٦٠٠) مليون دينار، وكذلك هو الحال للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ حيث سجلت النفقات العامة انخفاضاً نسبته (٤٧,٧%، -٤,٨%) على التوالي. شكل الإنفاق العام ارتفاعاً بنسبة (١١,٨%) قياساً بعام ٢٠١٦، ليلغ (٧٥,٤٩٠,١٠٠) مليون دينار مقابل (٦٧,٠٦٧,٤٠٠) لعام ٢٠١٦ وذلك نتيجة لارتفاع الإنفاق الجاري والاستثماري. يمكن ملاحظة التذبذب الحاصل في الإنفاق الاستثماري خلال المدة البحثية (٢٠١٧-٢٠٠٤) وهذا يعود نتيجة للأوضاع غير المستقرة التي مر بها البلد سواء من الناحية الامنية او الاقتصادية.^(٢٧) والجدول رقم (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢) النفقات العامة والنفقات الاستثمارية في العراق للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٠٤)

السنوات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	الإنفاق الاستثماري	نسبة الإنفاق الاستثماري الى النفقات العامة %
	1	2	3	4
2004	32,117,491	-	5,114,300	3.6
2005	26,375,175	-14.7	7,550,000	6.2
2006	33,487,877	-128.2	9,272,000	27.6
2007	33,545,144	0.17	12,765,600	38

26.3	15,671,200	57.5	59,403,375	2008
19.9	13,091,000	10	65,658,000	2009
27.9	23,678,000	25.4	84,659,000	2010
22.6	17,832,000	-7.2	78,758,000	2011
27.9	29,351,000	28.9	105,140,000	2012
33.8	40,381,000	12.5	119,128,000	2013
30.6	35,487,400	-4.8	113,473,600	2014
22.4	18,564,670	-47.7	70,397,510	2015
21.6	15,894,000	-4.8	67,067,400	2016
21.8	16,464,461	11.8	75,490,100	2017

المصدر: العمود (١ و ٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير السنوية والنشرات الاحصائية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٧. العمود (٢ و ٤) النسب من عمل الباحث .
المطلب الثاني: تحليل أثر الإيرادات العامة والنفقات العامة على مؤشري السيولة المصرفية:
أولاً: مصرف الرافدين:

تحليل أثر متغيرات السياسة المالية على مؤشرات السيولة لمصرف الرافدين:
يوضح الجدول (٣) أثر بعض متغيرات السياسة المالية على سيولة مصرف الرافدين أنموذجاً بسبب كثرة عناصر السياسة المالية، ولقد اختصرنا في دراستنا على الإيرادات العامة والنفقات العامة والاستثمارية، والنظرة الأولى تعطي دلالة بأن هناك تأثير ضئيل من قبل بعض المتغيرات المالية على مؤشرات السيولة

(نسبة الرصيد النقدي ونسبة التداول) خلال المدة الممتدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٧). أن تكيف الإيرادات العامة بالمستوى الذي تسعى السياسة المالية في العراق الى تحقيقه قد يلقي بضلاله على مستوى النشاط المصرفي للمصارف التجارية بشكل سلبي او ايجابي. ويمكن ملاحظة أثر الإيرادات العامة على نسب السيولة من خلال بيانات الجدول (٣):

جدول (٣)

أثر متغيرات السياسة المالية على مؤشرات السيولة لمصرف الرافدين للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الانفاق الاستثماري	نسبة الرصيد النقدي	نسبة التداول
2004	32982739	32,117,491	5,114,300	40.2	106.1
2005	40502890	26,375,175	7,550,000	87.7	104.6
2006	41422396	33,487,877	9,272,000	66.7	103.4
2007	46142113	33,545,144	12,765,600	86.4	103.2
2008	71088578	59,403,375	15,671,200	87.8	103
2009	50622517	65,658,000	13,091,000	84.1	103
2010	69521117	84,659,000	23,678,000	68.7	102.88
2011	108807392	78,758,000	17,832,000	68.8	90
2012	119817224	105,140,000	29,351,000	70.7	87

84	68.5	40,381,000	119,128,000	113840076	2013
106	66.7	35,487,400	113,473,600	105386623	2014
104	76.5	18,564,670	70,397,510	66470252	2015
102	78.8	15,894,000	67,067,400	54409200	2016
100.5	78.4	16,464,461	75,490,100	77335900	2017

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجداول (١،٢)

إذ نلاحظ الارتفاع التدريجي في الإيرادات العامة يقابلها تذبذب واستقرار في بعض الفترات خلال السنوات الأولى من الدراسة حتى عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حيث نلاحظ انخفاض كلاً من الإيرادات ومعدلات السيولة لمصرف الرافدين ثم عادت الأخيرة للاستقرار والارتفاع التدريجي تماشياً مع الارتفاع التصاعدي في مستوى الإيرادات العامة، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين متغير الإيرادات العامة ومؤشر السيولة، حيث تزايد بها مؤشر السيولة عند تزايد حجم الإيرادات العامة باستثناء الاعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠) و العامين (٢٠١٢، ٢٠١٣) بالنسبة لمؤشر نسبة التداول حيث شهدت انخفاض في نسبة السيولة للمصرف، أما النفقات العامة فإنها ذات تأثير بسيط على معدلات السيولة لمصرف الرافدين خلال فترات معينة، وهنا سوف يتم التركيز على ودائع الجمهور وليس الودائع الحكومية فعند زيادة الانفاق العام بشكل عام والانفاق الاستثماري على وجه الخصوص سيعمل هذا على تحفيز الاستثمار وبالتالي زيادة دخول الافراد، الامر الذي يدفعهم الى رفع مستوى الإيداع لديهم في المصارف الحكومية وبالتالي ارتفاع السيولة لدى تلك المصارف. وما حدث في السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠١٢) ربما يفسر تحليلنا هذا، وكذلك السنوات التي حدث فيها انخفاض في مستوى الانفاق الاستثماري والتي قابلها انخفاض في نسب السيولة وهي (٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧).

ثانياً: مصرف الرشيد:

تحليل أثر متغيرات السياسة المالية على مؤشرات السيولة لمصرف الرشيد:

تشير النسب التي يعرضها الجدول (٤) إلى التطور الحاصل في الإيرادات العامة والتذبذبات التي حدثت في معدلات نمو تلك الإيرادات ، وكذلك التغيرات الحاصلة في مؤشرات السيولة لمصرف الرشيد ، حيث أنّ الوضع هنا يختلف نوعاً ما عما رأيناه في مصرف الرافدين بالنسبة لمستوى تأثير نسب السيولة في التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة، حيث هنالك تأثير ضئيل لتلك الإيرادات على مؤشر نسبة التداول لسيولة مصرف الرشيد بينما كانت نسب مؤشر الرصيد النقدي منخفضة على امتداد مدة الدراسة وهذا يرجع ربما لزيادة مقام النسبة (الودائع وما في حكمها) على بسط تلك المعادلة (النقد في الصندوق وفي المصارف) ، ففي السنوات التي تشهد ارتفاعاً في الإيرادات العامة يلاحظ بالمقابل ارتفاعاً تارة وانخفاض بسيط تارة أخرى لمؤشر نسبة السيولة النقدية كما في الأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) بينما شهدت تلك الأعوام ارتفاعاً تدريجياً بنسب منخفضة في مؤشر التداول وسجلت سنوات انخفاض الإيرادات العامة (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠) انخفاض في نسبة الرصيد النقدي وارتفاع في نسبة التداول وشهدت السنوات النصف الثاني من الدراسة تأثيراً طردياً بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغير التابع (نسبة التداول) مع استمرار الاستقرار في نسبة الرصيد النقدي ، إذ تشير المعطيات السابقة إلى تأثير طردي بسيط للمتغيرات بالنسبة لمصرف الرشيد، اما التطورات التي حصلت في الانفاق العام ولا سيما الانفاق الاستثماري فيمكن ملاحظة العلاقة بينهما من خلال الأثر الذي تحدثه تلك التغيرات على نسب السيولة لمصرف الرشيد، حيث يتضح في السنوات التي سجلت ارتفاعاً في الانفاق عموماً والاستثماري خصوصاً قد اثرت ايجاباً

على معدلات السيولة ، اما السنوات التي شهدت انخفاضاً في الانفاق فقابلها تأثيراً سلبياً في سيولة المصرف وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول ادناه:

جدول (٤)

اثر متغيرات السياسة المالية على مؤشرات السيولة لمصرف الرشيد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الانفاق الاستثماري	نسبة الرصيد النقدي	نسبة التداول
2004	32982739	32117491	5114300	98.9	100.5
2005	40502890	26375175	7550000	91.6	100.4
2006	41422396	33487877	9272000	73.8	100.7
2007	46142113	33545144	12765600	50.2	100.9
2008	71088578	59403375	15671200	69.1	101
2009	50622517	65658000	13091000	60.7	101.5
2010	69521117	84659000	23678000	62.9	101.3
2011	108807392	78758000	17832000	59.6	101.1
2012	119817224	105140000	29351000	56.6	100.2
2013	113840076	119128000	40381000	63.2	100.3
2014	105386623	113473600	35487400	58.4	84.6

85.7	60.5	18564670	70397510	66470252	2015
90.67	65.9	15894000	67067400	54409200	2016
98.7	65.8	16464461	75490100	77335900	2017

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجداول (١ ، ٢) .

المبحث الثالث: قياس وتقدير أثر متغيرات السياسة المالية سيولة مصرفي الرافدين والرشيد للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧):

المطلب الاول: تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية مع السيولة لمصرف الرافدين والرشيد: اولاً: التعريف بالسلاسل الزمنية وتحليل الاستقرارية للمتغيرات قيد البحث للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧) والمتضمنة في الجدول التالي :

ثانياً: ثانياً: تفسير نتائج العلاقات حسب منطق النظرية الاقتصادية والاختبارات الاحصائية والقياسية الجدول (٥) متغيرات البحث

الرمز	المتغيرات	
Lrafen	سيولة مصرف الرافدين	المتغيرات
Lrashed	سيولة مصرف الرشيد	التابعة
, EXPEN, REVUNO	(النفقات الاستثمارية، الايرادات)	المتغيرات المفسرة

الجدول من اعداد الباحث

اختبار Dickey-Fuller

يعتمد على هذا الاختبار للكشف فيما إذ كانت السلاسل تعاني من وجود اتجاه زمني، إذ تم اللجوء إلى اختبار ديكي-فولر بالاعتماد على البرنامج الإحصائي E-Views V8.

١- متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة ، النفقات الاستثمارية) بعد إجراء فحص السلسلة الزمنية لمتغيرات السياسة المالية تم التوصل الى النتائج حسب الجدول الآتي:

الجدول (٦) نتائج اختبار ADF

النفقات الاستثمارية الإيرادات العامة				مستوى المعنوية	النوع
الفرق الأول		الفرق الأول			
المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية		
-7.57858	-	-7.23400		١%	بحد ثابت
	3.557472		-3.55747		

أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية

	-2.916566		-2.91656	%٥	
	-		-4.13727	%١	
	4.137279				
<u>-7.88504</u>		<u>-7.31328</u>			بتجاه وحد ثابت
	-3.495295		-3.49529	%٥	
				%١	بدون حد

	-	-7.28011			ثابت واتجاه زمني
	2.608490		-2.60849		
<u>-7.28011</u>					
	-1.946996		-1.94699	%٥	

من النتائج الموضحة في الجدول (٦) لا يمكن قبول استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى لكافة متغيرات السياسة المالية حسب اختبار ديكي-فولر، كون جميع القيم المحتسبة هي أكبر من القيم الجدولية وعند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠%، لذا نرفض فرضية عدم الدالة على عدم استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى، الا أنها مستقرة عند الفرق الاول للسلسلة الزمنية، و جميع القيم المحتسبة اصغر من القيم الجدولية لتوزيع t-tau، عند مستوى معنوية ١%، ٥%، لذا تم قبول فرض عدم ورفض الفرضية البديلة بوجود جذر الوحدة، لذا فقد عُمد إلى أخذ الفرق الاول للسلسلة الزمنية وبتباطؤ سنة واحدة، و توصل الباحث إلى استقرار السلسلة الزمنية، إذ إن جميع القيم المحتسبة عند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠%، كانت اصغر من القيمة الحرجة، وعليه قبول فرضية عدم الدالة على استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الاول.

٢- سيولة مصرف الرافدين:

نتائج اختبار Dickey-fuller(ADF) بعد اجراء فحص السلسلة الزمنية لمتغيرات السيولة حسب الجدول الاتي:

الجدول (٧) نتائج اختبار ADF

سيولة مصرف الرافدين				مستوى المعنوية	النوع
الفرق الاول		المستوى			
المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية		
-	-	-	-	١%	حد ثابت
7.217251	3.557472	1.98206	3.555023		
	-	6	-2.915522	٥%	
	2.916566				
-	-	-	-	١%	بعد ثابت وتجاه زمني
7.17622	4.13727	1.91670	-4.133838		
4	9	9			

	-		-3.493692		
	3.495295			%٥	
	-				
-	2.60849	-	-	%١	بدون حد
7.28011	0	0.34851	2.607686		ثابت
0		1			واتجاه
	-				زمني
	1.946996		-	%٥	
			1.946878		

* الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي E-Views

تشير النتائج الموضحة في الجدول اعلاه أنّ السلسلة الزمنية لسيولة مصرف الرافدين غير مستقرة حسب اختبار ديكي-فولر عند المستوى، إذ إنّ جميع القيم المحسوبة عند المستوى أكبر من القيم الجدولية سواء بوجود اتجاه أو في حالة عدم وجوده، لذا نرفض فرضية عدم الدالة على عدم استقرارية السلسلة الزمنية عند المستوى، الا انها مستقرة عند الفرق الاول للسلسلة الزمنية، إذ أنّ جميع القيم المحسوبة أصغر من القيم الحرجة لتوزيع t-tau، عند مستوى معنوية ١%، ٥%، لذا تم رفض فرض البديل وقبول الفرضية عدم التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، اي استقرارية السلسلة الزمنية .

٣- سيولة مصرف الرشيد:

بعد اجراء فحص السلسلة الزمنية لمتغيرات السيولة بالاعتماد على الاختبار اعلاه ويوضح الجدول الاتي نتائج السلسلة الزمنية:

الجدول (٨) نتائج اختبار ADF

سيولة المصرف الرشيد				مستوى المعنوي ة	النوع
الفرق الثاني		المستوى			
المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	القيمة الجدولية		
	-		-	%١	بحد ثابت
- 3.557472	-	- 3.555023	-		
7.212382	-	1.626817	-	%٥	
	2.91656 6		2.91552 2		
	-		-	%١	بتجاه وحد

	4.13 279	-	4.133838		ثابت
7.161630	-	1.771170	-		
	3.49529		3.49369	%٥	
	5		2		
	-		-	%١	بدون حد
-	2.608490	-	2.607686		ثابت
7.280110	-	0.191922	-		واتجاه
	1.94699		1.94687	%٥	زمني
	6		8		

* الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي E-Views

من بيانات الجدول اعلاه لا يمكن رفض فرضية العدم لسلسلة سيولة مصرف الرشيد وحسب اختبار ديكي-فولر عند المستوى، إذ إنَّ جميع القيم المحتسبة أكبر من القيم الجدولية لذا نرفض فرضية العدم الدالة على عدم استقراره السلسلة الزمنية عند المستوى، الا انها مستقرة عند الفرق الاول للسلسلة الزمنية، إذ أنَّ جميع القيم المحتسبة اصغر من القيم الحرجة لتوزيع t-tau، عند مستوى معنوية ١%، ٥%، لذا تم

قبول فرض عدم والدالة على عدم وجود جذر الوحدة ، لذا توصل الباحث إلى استقراره السلسلة الزمنية، إذ أنّ جميع القيم المحتسبة عند مستوى معنوية ١%، ٥%، كانت اصغر من القيمة الحرجة، وعليه قبول فرض عدم الدالة على استقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الاول .

اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية:

لقد تم اخضاع البيانات الخاصة بالمتغيرات قيد البحث وبعد اجراء اختبار الارتباط (Correlegram) لكل متغير تم التوصل الى النتائج الاتية:

١- متغيرات السياسة المالية:

يتضح من خلال النتائج التي تم الحصول عليها أنّ السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي، إذ أنّ استقرار السلسلة يتطلب أن يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او لا يختلف جوهريا عن الصفر، بعبارة اخرى أنّ يقع معامل الارتباط الذاتي بين (١، -١)، ويمكن ملاحظة أن القيم داخل حدود الثقة (-١، ١) وهي تقترب من الصفر اي إنّ علاقة القيم الحالية مع القيم السابقة لتخلف ٢٤ سنة اخذت مساراً تنازلياً، اذ تبدأ ب ٩٢% ثم تنخفض بشكل تدريجي لتصل إلى ٠,٤% حسب دالة الارتباط الكلية AC في الفترة الاخيرة، وكذلك تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزيع القيم بشكل مقارب الى الصفر، إذ كانت في بداية الفترة ب (٩٢%) إلى أنّ وصلت في نهاية الفترة الى (٣%)، وللاستدلال بجوهرية الدالة من الناحية الاحصائية نلجأ الى اختبار Q-Stat من خلال مقارنة قيم Q-Stat البالغة ٢١٩ والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحتسبة لاختبار كاي سكوير ٢ × البالغة ٩,٨٨ عند مستوى معنوية ٩٥% وبذلك نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة.

Date: 08/21/19 Time: 09:02
Sample: 2004Q1 2017Q4
Included observations: 56

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.925	0.925	50.516	0.000
		2	0.850	-0.03...	93.950	0.000
		3	0.775	-0.04...	130.73	0.000
		4	0.700	-0.04...	161.29	0.000
		5	0.591	-0.27...	183.53	0.000
		6	0.482	-0.07...	198.63	0.000
		7	0.374	-0.08...	207.88	0.000
		8	0.265	-0.08...	212.62	0.000
		9	0.197	0.275	215.30	0.000
		1...	0.129	-0.05...	216.48	0.000
		1...	0.061	-0.05...	216.75	0.000
		1...	-0.00...	-0.05...	216.75	0.000
		1...	-0.02...	0.171	216.80	0.000
		1...	-0.04...	-0.03...	216.92	0.000
		1...	-0.05...	-0.04...	217.18	0.000
		1...	-0.07...	-0.04...	217.63	0.000
		1...	-0.06...	0.093	218.02	0.000
		1...	-0.06...	-0.03...	218.34	0.000
		1...	-0.05...	-0.03...	218.60	0.000
		2...	-0.04...	-0.03...	218.80	0.000
		2...	-0.04...	0.045	219.00	0.000
		2...	-0.04...	-0.03...	219.19	0.000
		2...	-0.04...	-0.03...	219.36	0.000
		2...	-0.04...	-0.03...	219.53	0.000

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

٢- سيولة المصارف الحكومية:

يأجراء اختبار لمعاملات الارتباط الذاتي الكلية والجزئية، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية

Date: 08/21/19 Time: 09:23
Sample: 2004Q1 2017Q4
Included observations: 56

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.951	0.951	53.420	0.000
		2	0.902	-0.02...	102.38	0.000
		3	0.853	-0.02...	147.00	0.000
		4	0.804	-0.02...	187.42	0.000
		5	0.735	-0.23...	221.86	0.000
		6	0.666	-0.04...	250.71	0.000
		7	0.597	-0.04...	274.38	0.000
		8	0.528	-0.04...	293.27	0.000
		9	0.457	-0.03...	307.69	0.000
		1...	0.385	-0.05...	318.16	0.000
		1...	0.313	-0.05...	325.25	0.000
		1...	0.242	-0.05...	329.55	0.000
		1...	0.175	0.003	331.87	0.000
		1...	0.109	-0.05...	332.78	0.000
		1...	0.042	-0.05...	332.92	0.000
		1...	-0.02...	-0.06...	332.97	0.000
		1...	-0.05...	0.298	333.24	0.000
		1...	-0.08...	-0.03...	333.91	0.000
		1...	-0.12...	-0.03...	335.20	0.000
		2...	-0.15...	-0.03...	337.33	0.000
		2...	-0.16...	0.075	339.82	0.000
		2...	-0.17...	-0.03...	342.70	0.000
		2...	-0.18...	-0.03...	346.03	0.000
		2...	-0.19...	-0.03...	349.85	0.000

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

يتبين من خلال النتائج اعلاه بعدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة من خلال الاعتماد على دالة الارتباط الكلية والجزئية اذ اتخذت مساراً تنازلياً، فضلاً عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat البالغة ٣٤٩ بتأخر ٢٤ سنة بأنها أكبر من قيم اختبار كاي سكوير البالغة ٢٧ عند مستوى معنوية ٩٥%.

المطلب الثاني: توصيف وتقدير النموذج القياسي:

أولاً: تقدير أثر المتغيرات التفسيرية على سيولة مصرف الرافدين:

بعد اجراء تقدير الدالة للمتغيرات قيد البحث توصل الباحث إلى:

20/08/2019 11:55:30 م

Regression Analysis: Lrafden versus debit; expend; ...

The regression equation is

$$\text{Lrafden} = 126 - (+ 0.000206 \text{ expend} + 0.00213 \text{ revnu})$$

Predictor	T	P
Constant	6.94	0.000
expend	0.89	0.379
revnu	2.07	0.044

$$S = 5.19589 \quad R\text{-Sq} = 51.9\% \quad R\text{-Sq}(\text{adj}) = 46.0\% \quad f=8.82 \quad p= 0.000$$

اختبارات النموذج:

أ- الاختبارات الاقتصادية:

حسب التقديرات الواردة في الدالة اعلاه والتي جاءت متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بعلاقة سيولة مصرف الرافدين مع متغيرات السياسة المالية وهذا يعزى إلى توجه الحكومة نحو السوق عن طريق توجيه السيولة للاستثمارات الفعالة، اي تتناسب طردياً مع

الإيرادات (بزيادة الإيرادات ستزداد السيولة) ،أما النفقات فقد كانت في علاقة إيجابية مع السيولة وبالتالي مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية الامر الذي يعود إلى سياسة الائتمانية الخاصة في المصرف .

ب- الاختبارات الإحصائية:

تشير النتائج إلى معنوية اختبار t لكل من الدين الداخلي (١,٤٤) والإيرادات (٢,٠٧) والسيولة المحلية (٣,٠٧) إذ ان قيمها المحتسبة أكبر من قيمها الجدولية عند مستوى:

$$1\% = 2.39$$

$$5\% = 1.67$$

$$10\% = 1.29$$

وعليه نقبل الفرضية البديلة الدالة على معنوية المعالم المقدرة اما اختبار t للمتغير النفقات الاستثمارية فقد اشارت إلى عدم معنوية، إذ إن t الجدولية اكبر من المحتسبة.

١- معامل التحديد (R^2) اشارت الدالة إلى أنّ ٥١,٩% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود إلى المتغيرات التفسيرية، و ٤٩% تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج.

٢- اختبار F- Test : من خلال نتائج الدالة اشارت إلى معنوية النموذج المقدر ككل إذ تجاوزت F* البالغة ٨,٨٢ مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية :

$$1\% = 5.18$$

$$5\% = 3.23$$

نجد أن $F^* > F$ لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرض العدم، وبالتالي توفيق الباحث في اختيار النموذج.

ثانياً: تقدير أثر المتغيرات التفسيرية على سيولة مصرف الرشيد:
بعد أن تم حذف المشاهدات ٤١-٤٤ كونها مشاهدات شاذة حسب البرنامج توصل الباحث إلى النتائج:

م 20/08/2019 11:55:30

Regression Analysis: Irashed versus debit; expend; ...

The regression equation is

$$\text{Irashed} = 98.2 - (0.000041 \text{ expend} + 0.00384 \text{ revnu})$$

Predictor	T	P
Constant	10.43	0.000
expend	0.37	0.716
revnu	6.32	0.000

$$S = 2.51281 \quad R\text{-Sq} = 74.5\% \quad R\text{-Sq}(\text{adj}) = 71.1\% \quad f = 21.95 \quad p = 0.000$$

اختبارات النموذج:

أ- الاختبارات الاقتصادية:

من خلال إشارات المعلمات المقدرة للنموذج، نلاحظ تطابق إشارات معلمات الإيرادات مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا متفق مع سياسة الحكومة في التوجه نحو السوق، وتأكيد مساهمة المصارف التجارية الحكومية في العراق، في تمويل مختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استعمال السيولة بفاعلية وكفاءة عالية عند منحها للقطاعات والوحدات الاقتصادية المختلفة، بهدف دعم الاقتصاد

الوطني ودفعه نحو النمو والاستقرار فزيادة كل من الايرادات والنفقات الاستثمارية ستزداد سيولة مصرف الرشيد، اما النفقات فقد خالفت منطق النظرية في علاقتها مع السيولة مصرف الرشيد وهذا يعود إلى السياسة الائتمانية الخاصة للمصرف الرشيد،

ب- الاختبارات الإحصائية:

١- اختبار t (t-Test): من خلال مقارنة قيمة t^* المحسوبة ، مع مثيلتها الجدولية لمتغيرات النموذج وبدرجة حرية $n-k$ وبالباغة

$$1\% = 2.82$$

$$5\% = 1,83$$

$$10\% = 1.38$$

نجد بأنها $(t > t^*)$ ، لكافة المتغيرات، لذا نقبل الفرض البديل $H_1: bi \neq 0$ ونرفض فرض العدم $H_0: bi = 0$ مما يدل على معنوية كافة معاملات النموذج. باستثناء (expend) اقل من الجدولية، إذ نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدمي.

٢- معامل التحديد (Coefficient of Determination (R^2) يشير معامل التحديد الى القوة التفسيرية للنموذج اذ يفسر نحو ٧٤,٥% من اجمالي التغيرات في المتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة، والباقي الى عوامل مؤثرة لم تدخل في النموذج، وهذا ما اشار اليه معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 والذي بلغ ٧١%.

٣- اختبار F- Test : من خلال مقارنة قيمة F^* المحسوبة البالغة ٢١,٩٥، مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية :

$$1\% = 8.02$$

5% = 4.26

نجد أن $F^* > F$ لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرض العدم، وبالتالي توفيق الباحث في اختيار النموذج.

الاستنتاجات:

١- إن تمويل الانفاق العام من خلال الاقتراض من المصارف التجارية يؤثر بشكل ما على سيولتها، فهو يؤدي إلى انخفاض السيولة وبالتالي الأموال المخصصة للاستثمار في المجالات الأخرى مما كون تلك المصارف تفضل اقراض الحكومة اكثر من القطاع الخاص الذي يدر عائداً اكثر من القطاع الحكومي بسبب درجة الأمان التي تمنحها الحكومة بتسديد التزاماتها.

٢- إن سياسات التوسع والانكماش في الموازنة العامة تؤثر على سيولة المصارف، فالانكماش يقلل من نشاط المصارف.

٣- اظهرت المؤشرات المالية خلال مدة الدراسة زيادة في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

٤- من خلال تتبع اداء المتغيرات المالية بمؤشرات السيولة للمصارف الحكومية العراقية تبين ان النفقات الاستثمارية اكثر المتغيرات المالية تأثيراً، اذ ارتبطت النفقات الاستثمارية بعلاقة طردية مع سيولة بعض المصارف الحكومية.

٥- تبين أن استخدام طريقة E-Views في عملية تقدير أثر السياسة المالية في سيولة المصارف الحكومية، الطريقة الاكثر ملائمة لتحقيق اهداف البحث، على اعتبار ان هذه الطريقة تقوم اساساً على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة واستبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير بالاعتماد على الاعتبارات الاحصائية التي تسند على ذلك.

التوصيات:

- ١- العمل على نشر الوعي المصرفي بين افراد المجتمع عن طريق عقد الندوات والحلقات النقاشية واللقاءات بهدف تشجيع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.
- ٢- قياس أثر المتغيرات المالية في سيولة المصارف الخاصة المحلية في العراق للتعرف أكثر فيما إذا كان هناك اختلاف للأثار التي تخلفها تلك المتغيرات على المصارف الحكومية والخاصة.
- ٣- وضع انظمة أكثر تطوراً لتقييم الاداء المالي للمصارف الحكومية لإعطاء الوضعية الحقيقية للمصرف، وعبور مرحلة الصيرفة الشاملة التي لا تزال المصارف الحكومية تمارسها.

الهوامش:

- (١) طارق محمد الحاج ،المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٢٠١.
- (٢) مسعود دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص٤٧-٤٨
- (٣) Divied C. Colander, *Macroeconomics*(sixth edition) ,pearson ,2010, P260.
- (٤) طارق الحاج ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص ٢٠١.
- (٥) دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص١٧٥.
- (٦) كمال كاظم الشمري ، ابتهاج أحمد الشمري ، مصدر سابق ، ص ٧٥.
- (٧) بشرى عبد الباري ، تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والادارية ، م٣-٢٤ ، ٢٠١٣ ، ١٦٠.
- (٨) صالح محمود علي ، محمود السبھاني ، التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، كلية المعارف الاهلية الجامعة - كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة دنانير ، العدد الرابع ، ص٩٧.

- (٩) صباح فيحان محمود ، علاء محمود ، أثر الانفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، م ٣ ، ٣٩٤ ، ٢٠١٧ ، ص ١٨٧ .
- (١٠) د. هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، مكتبة الاسد ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ١٦ .
- (١١) نصر حمود مزنان فهد ، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، مصدر سابق ، ص ٨٨ .
- (١٢) Olagunju, Adebayo, Adeyanju O. David, *Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria*, Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ,ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online),2011,p28.
- (١٣) Vodova, P., Liquidity of Czech commercial banks and its determinants. *International Journal of mathematical models and methods in applied sciences*, 5(6), 2011, p١٠٦٠ .
- (١٤) نور محمد العقاد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠١٤ ، ص ٦٦ .
- *- الموقع الالكتروني للمفوضية الاوربية
(http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/inflation/glossary_en.htm)
- (١٥) نور محمد العقاد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
- (١٦) حسين محسن المطيري ، خولة الاسدي ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
- (١٧) صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملي ، مصدر سابق ، ٤٣٢-٤٣٣ .
- (١٨) للمزيد انظر :
- ماهر جلال الياس ، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

- د. هشام جبر ، ادارة المصارف، جامعة اقدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٨، ص٢٨١.
- (١٩) للمزيد انظر :
- ماهر جلال الياس ، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥، ص١٥.
- د. هشام جبر ، ادارة المصارف، جامعة اقدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٨، ص٢٨١.
- (٢٠) د. ريس حدة ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية .ط١ ، مكتبة إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٠١-١٠٢ .
- (٢١) Ross, S. A., Westerfield, R., & Jordan, B. D., 8th Edition, 2013, P67.
- (٢٢) علي عباس محمد ، الادارة المالية ، الطبعة الاولى ، جامعة البتراء ، اثناء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص٨١.
- (٢٣) Vodova, P., Liquidity of Czech commercial banks and its determinants ,Ibid, p1062.
- (٢٤) عياد محمد علي، محمد جاسم القريشي، اثر السياسة المالية في مؤشر اداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والادارية، جامعة بابل، مجلد٩، ع٢٤، ٢٠١٧، ص١٩٤.
- (٢٥) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٩، ص٤.
- (٢٦) - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١١، ص٤١.
- (٢٧) زهراء محمد الزبيدي ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات السياسة المالية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦، ص٧٨.
- المراجع:**
- ١- طارق محمد الحاج ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.

- ٢- دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ .
- ٣- كمال كاظم جواد شمري ، ابتهاج أحمد عبد عون الشمري ، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، م١٤ ، ع ٥٨ ، ٢٠١٦ .
- ٤- بشرى عبد الباري أحمد ، تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والادارية ، م٣-٢٤ ، ٢٠١٣ .
- ٥- صالح محمود علي ، محمود عبيد السبهاني ، التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، كلية المعارف الاهلية الجامعة - كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة دنانير ، العدد الرابع.
- ٦- صباح فيحان محمود ، علاء شاكر محمود ، أثر الانفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، م٣ ، ع٣٩٤ ، ٢٠١٧ .
- ٧- هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، مكتبة الاسد ، دمشق ، ٢٠١٠ .
- ٨- نصر حمود مزان ، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، ط١ ، دار صفاء للنشر، عمان ، ٢٠١٠ .
- ٩- نور محمد فواز العقاد ، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف ، رسالة ماجستير ، كلية والاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠١٤ .
- ١٠- حسين محسن توفيق المطيري ، خولة طالب جبار الاسدي ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، م١١ ، ع٣٧٤ ، الفصل الرابع ، ٢٠١٦ .
- ١١- د. صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملي ، دار الكتاب ، بغداد ، ٢٠١٢ .
- ١٢- ماهر جلال يعقوب الياس ، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .
- ١٣- هشام جبر ، ادارة المصارف ، جامعة اقدس المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠٠٨ .

- ١٤- رايح حدة ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية .ط١ ، مكتبة إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
- ١٥- علي عباس محمد ، الادارة المالية ، الطبعة الاولى ، جامعة البتراء ، اثراء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.
- ١٦- عياد محمد علي باش ، محمد جاسم القرشي ، أثر السياسة المالية في مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية ، جامعة بابل ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، م ٩ ، ع ٢ ، ٢٠١٧.
- ١٧- زهراء محمد الزبيدي ، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات السياسة المالية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦، ص٧٨.
- ١٨- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير السنوي الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٧).
- ١٩- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٧.
- ٢٠- التقرير السنوي لمصرف الرافدين للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٩) ، (٢٠١١، ٢٠١٢)، مؤشرات الربحية والسيولة للمصرف (٢٠٠٤-٢٠١٧).
- ٢١- التقرير السنوي لمصرف الرشيد (٢٠٠٤-٢٠١٣)، مؤشرات الربحية والسيولة (٢٠١٤-٢٠١٧).
- 22- Olagunju, Adebayo, Adeyanju O. David, *Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria*, Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ,ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online),2011,p28.
- 23- Vodova, P., Liquidity of Czech commercial banks and its determinants. *International Journal of mathematical models and methods in applied sciences*, 5(6), 2011, p١٠٦٠.
- 24- Ross, S. A., Westerfield, R., & Jordan, B. D., 8th Edition, 2013, P67.
- ٢٥- Divied C. Colander, *Macroeconomics* (sixth edition) ,pearson ,2010, P260.